

السياسة الاجتماعية والبيئية

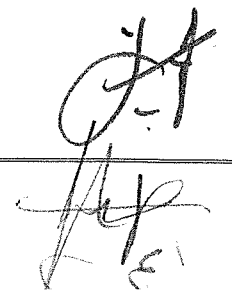
وزارة السياحة والآثار ملتزمة بالمحافظة على البيئة وتعمل للحد من تأثير أنشطتها على البيئة والمجتمع، و تسعى بشكل دائم لتحسين أدائها البيئي والاجتماعي من خلال المشاريع والأنشطة والبرامج الفعالة لتقليل الآثار السلبية على البيئة والمجتمعات المحلية.

الهدف من هذه السياسة


توجيه جميع الجهات والشركاء لتعزيز السياحة الخضراء والمستدامة، من خلال هذه السياسة تعلن وزارة السياحة والآثار عن التزامها تجاه الحماية الاجتماعية والبيئية والتنمية المستدامة، حيث تهدف هذه السياسة إلى الحفاظ على تنمية السياحة المستقبلية في الأردن بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (UNSDGs)، والمساهمة الفعالة بتحقيق كافة الأهداف الوطنية.

تلتزم الوزارة بتنفيذ خطتها الاجتماعية والبيئية والتي تم تطويرها بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والتي تشمل ما يلي:

- الالتزام بجميع التشريعات والأنظمة والسياسات والقوانين واللوائح البيئية والصحة والسلامة.
- ضمان حماية المواقع السياحية والأثرية والمناطق الطبيعية من التشوهات البصرية المؤثرة سلباً على التجارب السياحية.
- الحفاظ على التنوع الحيوي والغطاء النباتي في المشاريع السياحية.
- معالجة التأثيرات المتعلقة بالمناخ على مستوى الوزارة والأنشطة ذات العلاقة.
- تقليل استهلاك الموارد من خلال القضاء على الممارسات السلبية وتعزيز الاستخدام الفعال.
- تعزيز مفاهيم تقليل النفايات ومفاهيم الإقتصاد الدوار من خلال إعادة التدوير واستخدام المنتجات والمواد المعاد تدويرها حيثما كان ذلك عملياً.
- تعزيز مفاهيم استخدام الطاقة المتجددة، وتطوير كفاءة الطاقة.



- تعزيز ثقافة المسؤولية البيئية لدى كوادر الوزارة وتشجيع الموظفين على تطوير أفكار ومبادرات جديدة.
- ضمان حماية التراث الثقافي والموروث التراثي على المستوى الوطني وتعزيز التجارب التي تعكس التراث الحضري والثقافي للمنطقة.
- الالتزام بقياس جودة الهواء بشكل دوري في المناطق السياحية الجاذبة للسياحة الجماعية لضمان عدم وجود اي ملوثات هوائية او انبعاثات مؤثرة على السواح في هذه المواقع.
- تحديث معايير التصنيف والترخيص السياحي وإستحداث معايير صديقة للبيئة وتسهيل وصول ذوي الإعاقة.
- تشجيع المشاريع والمبادرات والممارسات الصديقة بالبيئة والمجتمعات المحلية.
- بناء علاقات جيدة مع المجتمعات المحلية وتمكينهم إقتصادياً وإجتماعياً.
- تعزيز النمو الاقتصادي وتشجيع خلق الوظائف الجيدة والحفاظ عليها للمجتمعات المحلية بالقرب من مناطق الجذب السياحي.
- الإلتزام بتحقيق المساواة بين الجنسين والعمل ضمن المبادئ المتفق عليها دولياً بما في ذلك المساواة وعدم التمييز والمشاركة الفعالة.
- تمكين المرأة العاملة والمنتجة في قطاع السياحة .
- الإمتثال بالقوانين والأنظمة والتعليمات الناظمة عند إستملاك الأراضي لتحقيق المنفعة العامة وبتعويض عادل.

وزير السياحة والآثار

نايف حميدي الفايز

